

الدليل التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الغرض والنطاق :

الغرض من هذه السياسة هو الامتثال لأحكام القانون رقم 5549 الصادر عن وزارة الخزينة التركية بتاريخ 11/10/2006 بشأن منع غسل عائدات الجريمة.

تعمل مجموعة فيرتكس على الإلتزام بالتشريعات المنشأة في إطار القانون السالف الذكر لضمان الامتثال للالتزامات المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقييم عملائها ومعاملاتها وخدماتها من خلال نهج قائم على إدارة المخاطر و الاستراتيجيات و الضوابط الداخلية والتدابير اللازمة مع تحديد القواعد والمسؤوليات لموظفي الشركة بشأن هذه القضايا

تعريفات الدليل :

1- غسل الأموال:

عملية ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه ويقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقية الأموال المكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر وتمر عملية غسل الأموال عادة بثلاث مراحل أساسية هي:

- مرحلة التوظيف (مرحلة الإبداع)
- مرحلة التغطية (إخفاء وفصل الأموال غير المشروعة)
- مرحلة التكامل (إضفاء الصفة الشرعية على الأموال)

مقدمة :

تعمل مجموعة فيرتكس في قطاع الوساطة المالية والاستثمارات وفي ظل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصبح العالم أكثر تعقيدا مع سهولة تحويل الأموال حيث تواجه المؤسسات المالية التحدي المتمثل في التصدي لخطر غسل الأموال على جبهات متعددة و تتمتع شركات الوساطة المالية بمستوى عال من الثقة من قبل المجتمع حيث تستلم أموال العملاء لهذا السبب و يجب على شركات الوساطة المالية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب غسل الأموال المحتمل وتمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام عمليات حركة الأموال،

لذلك طورت مجموعة فيرتكس هذا الدليل التنظيمي لمساعدة الإدارة العليا بالشركة وجميع الموظفين لاتخاذ القرارات الوقائية من محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الإجراءات الموصى بها من فريق العمل المالي :

- 1- ضمان ممارسات الحوكمة الجيدة والإدارة المالية القوية بما في ذلك الضوابط الداخلية القوية وإجراءات إدارة المخاطر
- 2- تنفيذ العناية الواجبة على الأفراد والمنظمات التي تتعامل مع مجموعة فيرتكس
- 3- التحقق من سمعة المودع أو الشريك من خلال استخدام معايير الاختيار والبحث في المعلومات المتاحة للجمهور بما في ذلك قوائم العقوبات المحلية وقوائم الأمم المتحدة.
- 4- الدخول في اتفاقيات مكتوبة عندما يكون ذلك ممكناً لتوضيح توقعات ومسؤوليات المانحين بما في ذلك المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بتطبيق الأموال ومتطلبات الإبلاغ المنتظم والتدقيق والزيارات الميدانية.
- 5- إجراء تحليل داخلي للمخاطر للمساعدة في فهم المخاطر التي تواجهها بشكل أفضل في عمليات المؤسسة، تصميم تدابير التخفيف المناسبة من المخاطر والعناية الواجبة.

- 6- وضع ضوابط و إجراءات مالية قوية والاحتفاظ بالسجلات المالية كافية وكاملة للإيرادات والمصروفات والمعاملات المالية طوال العمليات بما في ذلك الاستخدام النهائي للأموال،
- 7- تحديد أهداف البرنامج بوضوح عند جمع الأموال والتأكد من تطبيق الأموال على النحو المنشود
- 8- التأكد من المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها عملاء الشركة
- 9- التأكد من الإبلاغ عن مصادر دخل المودع أو الممول ووضع معايير لتحديد ما إذا كان ينبغي قبول الأموال أو رفضها

مجالات غسل الأموال ومصادر التحصيل :

- المضاربات على الأسهم.
- المضاربة على أسعار الأراضي والعقارات.
- العقود.
- المزادات والمناقصات.
- الهدايا وبيع التحف النادرة،
- الملاهي على اختلاف أشكالها وألوانها.
- أنشطة التهريب.
- أنشطة السوق السوداء.
- أنشطة الرشوة والفساد،
- العمولات.
- الاقتراض من البنوك.

- جمع أموال من المودعين وتهريبها إلى الخارج،
- الدخل الناتج عن الغش التجاري أو الاتجار في السلع الفاسدة.
- الدخل الناتج عن تزيف النقود
- الدخل الناتج عن تزوير الشيكات المصرفية.
- الدخل الناتج عن الفساد السياسي واستخدام الحصانة.
- الدخل الناتج عن التستر

أساليب وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

- الغسل بالقرض المضمون،
- الغسل بواسطة الاعتمادات المستندية.
- الغسل عن طريق التمويل والإيرادات.
- الغسل من خلال أسواق المال.
- الغسل من خلال التأمين.
- أسلوب إنشاء الشيكات الوهمية.
- الغسل عن طريق النزاعات القضائية الوهمية.
- الغسل بإنشاء مشروعات الواجهة.
- الغسل في العقود والتوريدات الكبيرة،
- الغسل بواسطة المهرجانات والاحتفالات السياحية.
- الجمعيات والهيئات الخيرية غير المرخصة

سياسة التدابير المشددة على العملاء :

تتوافق سياسة مجموعة فيرتكس الخاصة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الاتفاقيات والمبادرات الدولية وأحكام القانون الوطني ويتم تنفيذ الأنشطة فيها وفقاً للقوانين واللوائح والمعايير الدولية المعمول بها في تركيا

تشمل تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه العملاء والتي ينبغي اتخاذها كحد أدنى وفق ما يلي:

- 1- الحصول على معلومات إضافية عن العميل مثل: المنصب، حجم الأصول، وتحديث بيانات الهوية ومعلومات الملكية للشركات بشكل دوري
- 2- فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات إضافية بشأن ذلك.
- 3- الحصول على معلومات عن مصدر الأموال أو الثروة للعميل،
- 4- تعزيز الرقابة بشأن علاقات العمل وذلك بزيادة عدد مرات التدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام علاقة العمل لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما تعرفه المنشأة عن العميل ونشاطه
- 5- وضع اللوائح والسياسات والإجراءات المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 6- القيام بأنشطة المراقبة والرقابة القائمة على المخاطر لمعاملات العملاء من أجل منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 7- تحديد فئة المخاطر لكل عميل من خلال عمل معلومات استخباراتية عن العملاء
- 8- تعيين مسؤول الامتثال
- 9- توفير التدريب لموظفي مجموعة فيرتكس من أجل ضمان الامتثال للالتزامات المفروضة على شركات الوساطة المالية بموجب القانون رقم 5549 والتشريعات ذات الصلة.

10-- ضمان الإشراف والرقابة على تدفقات العمل المنفذة لمنع غسل عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب

سياسة الإبلاغ عن اشتباه حالة غسل الأموال :

- 1- إرسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر
- 2- توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية ذات العلاقة وفقا لنموذج الإبلاغ المعتمد من قبل الوحدة على أن يشتمل البلاغ كحد أدنى على المعلومات الآتية:
 - أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عن عناوينهم وأرقام هواتفهم.
 - بيان بالعملية المشتبه بها وأطرافها وظروف الاكتشاف وحالتها الراهنة.
 - تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها
 - أسباب ودواعي الاشتباه التي استند إليها الموظف المسؤول عن الإبلاغ.
- 3- في حالة التبليغ يجب على المنشأة عدم إخطار أو تحذير العميل المبلغ عنه بالتبليغ أو الاشتباه،
- 4- تقدم مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات المالية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب ويمكن أن يشتمل الطلب على ما يلي:
 - معلومات عن الطرف المبلغ عنه.
 - بيان بالمعاملات التجارية أو المالية للمبلغ عنها أو الأطراف ذات الصلة.
 - تقديم المبررات والمؤشرات الدالة على الشك تتضمن المستندات.
- 5- يجب تسجيل نتائج التحقيق كتابة والاحتفاظ بالسجل لمدة عشر سنوات مع إتاحتها عند الطلب للجهات المختصة.

المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية أو العمليات المشتبه بها

- . التردد في تقديم المعلومات
- . كثرة الأسئلة والاهتمام المتزايد بمتطلبات الالتزام.
- . تقديم معلومات مغلوبة أو مضللة.
- . الاشتباه في تورط المودع في عمل إرهابي أو ذو صلة بجهة إرهابية.
- . الاشتباه في أن المودع يعمل كواجهة لجهة إرهابية.
- . استخدام آليات غير نظامية في نقل الأموال وتحويلها
- . استخدام حسابات غير حسابات مجموعة فيرتكس لجمع الأموال أو نقلها.
- . عدم انتظام الحسابات الختامية والتقارير الرقابية التي تعدها الجهة ووجود تناقضات في الحسابات.
- . هيكله العمليات المالية بشكل يؤدي إلى صعوبة متابعتها والتأكد من سلامتها.
- . عدم الإفصاح عن بعض الأنشطة والأعضاء.
- . عجز مجموعة فيرتكس عن تقديم معلومات كافية ومقنعة عن من أين تنتهي أموالها.
- . استخدام مستندات مزورة.
- . تفادي الوفاء بالمتطلبات القانونية المطلوبة منها.
- . شبكة معقدة للدفع بدون ضرورة

التدريب والتعليم

من أجل ضمان الامتثال للالتزامات المفروضة على شركات الوساطة المالية بموجب القانون رقم 5549 والتشريعات ذات الصلة يتم تنفيذ أنشطة تدريبية من أجل زيادة مستوى المعرفة والوعي لدى موظفي مجموعة فيرتكس كما يتم دعم أنشطة التدريب بأمتلة على الممارسات الجيدة التي يتم فيها شرح المبادئ الأساسية للتشريعات الوطنية والدولية و يتلقى كل موظف جديد يبدأ العمل في مجموعة فيرتكس تدريب على منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ضمن برنامج التدريب المالي الأساسي بينما يتلقى الموظفون الآخرون تدريباً محدداً حول هذا الموضوع كل عام.

الموافقة والفعالية

لقد اطلع مجلس مجموعة فيرتكس بتاريخ 02/06/2023 في اجتماعه رقم 9 في مدينة اسطنبول على هذه الدليل التنظيمي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرر اعتماده والعمل بموجبه ونشره على الموقع الإلكتروني للشركة.